جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي

الندوة القومية
عن
المزارع التقليدي الصغير في الوطن العربي

٤-٢ فبراير (شباط) ١٩٩٢

القاهرة - جمهورية مصر العربية

الورقة القطرية للجمهورية اليمنية

اعداد
هشام هائل
مستشار وزارة الزراعة والموارد المائية

الخرطوم يناير (كانون ثان) ١٩٩٢

الجمهورية اليمنية
وزارة الزراعة والموارد المائية

ورقة عمل مقدمة لندوة
المزارع التقليدى الصغير فى الوطن العربى

هشام هائل
مستشار الوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

المزارع التقليدى الصغير
فى الجمهورية اليمنية

أولا: تمهيد :

من الحقائق المعروفة هي ان قطاع الزراعة يعتبر زاخرا بالعطاء ويمثل احدى أبرز الدعائم الاساسية للاقتصاد الوطنى كونه يحقق وظيفتين اساسيتين فى آن واحد : الوظيفة الاولى اقتصادية والاخرى اجتماعية • اضافة الى ذلك فان قطاع الزراعة يتميز عن بعض الثروات الاخرى كونه يساهم على تحقيق سياسة الامن الغذائى للمجتمع •

لهذا فان الزراعة فى الجمهورية اليمنية تحتل مكانة هامة فى خطط الدولة الاقتصادية ، وعلد تقدير حجم الاستثمارات الكلية المطلوبة تستأثر الزراعة بنصيب وافر من جملة تلك الاستثمارات المخططة •
ففى حين استأثرت الزراعة بما يزيد عن ١٢٪ من اجمالى حجم الاستثمارات المخططة، فان سنوات الخطة الخمسية التى سبقتها لم تستأثر إلا بـ ٥ر٧٪ فقط •

ومن هنا يلاحظ بأن اهتمام الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والموارد المائية يهدف الى تحقيق نمو متواصل بالقطاع الزراعى ينسجم واحتياجات الطلب المتزايدة على المواد الغذائية • وبديهى ان هذا الاهتمام بالقطاع الزراعى يعنى مزيدا من الاهتمام بالعنصر الحاسم : العاملين فى قطاع الزراعى وفى مقدمتهم صغار المزارعين • وان الامر يتطلب ضرورة مواصلة الجهود من خلال تقديم الخدمات المختلفة لهم ومساعدتهم لتمكينهم من التغلب على المعوقات التى تواجههم لكى يتسنى لهم رفع دخولهم بهدف تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية •

ثانيا: المزارع التقليدي المغير وأهمية الدور الملقاة على عاتقه :

مما يلاحظ فانه لايوجد تعريف موحد او متفق عليه بين الجهات المعنية بشئون صغار المزارعين • ففى حين تعرفه جهة من حيث حيازته للارض التى يمتلكها ، فان جهة اخرى تعرفه من حيث الدخل الذى يحصل عليه وهناك من يعرفه او يميزه من حيث القرض الذى يحصل عليه ، او أولئك الذين يرتبطون متأثرين منذ نعومة اظفارهم بالعمل الزراعى ويمثل بالنسبة لهم مصدر الرزق الاساسى •

وفى كل الاحوال فان صغار المزارعين يمثلون الاغلبية الساحقة من المنتجين

الزراعيين . واذا علمنا بان القطاع الزراعي يستوعب حوالى ٧٠٪ من القوى العاملة في البلاد وان معدل دخول العاملين في قطاع الزراعة تمثل في حدود بالمقارنه مع دخول صغار المزارعين تقل كثيرا عن المعدل المذكور .

واذا اعتبرنا ان الطلب الاساسي من الزراعة هو انتاج الغذاء لتلبية وتأمين حاجات المجتمع اضافة الى الاحتياجات الاخرى المتعلقة بالصناعة ، فان الامر يتطلب تحقيق النمو الزراعي المنشود بما ينسجم وزيادة الطلب على المواد الغذائية . وهذا يعني بالضرورة ان تستهدف سياسة زراعية توفر الحوافز الاقتصادية للمزارعين وفي مقدمتهم صغار المزارعين وتساعد على رفع دخولهم وصولا الى معدل الدخل الذي يحصل عليه العاملين في القطاعات الاخرى . وهكذا يتبين وبوضوح اهمية الدور الذى يؤديه المزارعين بشكل عام وصغار المزارعين بشكل خاص من خلال تحقيق المعادلة التالية : ((بقدر ما يستهدف تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ، بقدر ما يتعين رفع دخول المزارعين وفي مقدمتهم صغار المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم وتقليل الفوارق الاجتماعية في مجمعات المزارعين)).

ان بلوغ وتحقيق هذه المعادلة يعتبر شرطا هاما كونه سيشجع عموم المزارعين ليس فقط على الاستقرار في مناطقهم (اي ستحول دون لجوء بعضهم الى المدن الرئيسية او الخارج سعيا وراء دخول أفضل) للاستمرار في الانتاج الزراعي بل ولزيادة الانتاج وتحسين نوعيته وسيساعد أيضا على جذب عمالة جديده الى هذا القطاع . في حين اذا ظلت دخول صغار المزارعين اقل من دخول العاملين في القطاعات الاخرى ، فان هذا سيؤدي حتما الى انتقال بعضهم ولجوئهم التدريجي الى المدن للعمل في قطاعات اخرى توفر لهم دخول أعلى ، لهذا فان تحقيق هذه الغاية يمكن بلوغها من خلال توفير الخدمات الاساسية للمزارعين (مدخلات قروض وارشاد الخ ...) الى جانب اتباع سياسة سعرية تضمن لهم اسعار مجزية .

وخلاصة لما تقدم يمكن وبشكل موجز ومركز التعرف الى اهمية الدور الذى يؤديه المزارعين وخاصة صغار المزارعين من خلال ما يلى :

- ان المزارعين يمثلون ٧٠٪ من عدد السكان وان الاغلبية الساحقه هم من صغار المزارعين .
- ان المطلوب من المزارعين هو الاستقرار في مناطقهم ليس فقط للاستمرار في الانتاج بل ولزيادة الانتاج وتحسين نوعيته .

ولان المطلوب من الزراعة تلبية حاجات المجتمع من خلال تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية اضافة الى المواد المتعلقة بالصناعة الخ...

فهذا يعنى ان المطلوب من المزارعين بدرجة اساسية تحقيق تلك المسائل مجتمعة أوعلى انفراد . ومن هنا يمكن التعرف على اهمية دور المزارعين وحجم المهمات الملقاه على عاتقهم .

ولبلوغ هذه الغاية فانه من الاهمية بمكان التعرف ايضا على متطلبات المزارعين وفى مقدمتهم صغار المزارعين ، والتى تنحصر بتقديم مختلف الخدمات الضرورية لهم ليتمكنوا من زيادة الانتاج ورفع دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم لتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين العاملين فى بقية القطاعات .

تلك كانت لمحة سريعة عن اهمية الدور الملقاه على عاتق المزارعين وبالدرجة الاولى صغار المزارعين . وسنتطرق فى الفصل الرابع الى دور الدولة فى خدمة المزارعين ممثلة بوزارة الزراعة وهيئاتها ومشاريعها وبنك التسليف التعاونى والزراعى .

ثالثا : المعوقات التى يواجهها المزارع التقليدى الصغير :

يتعين الاشارة الى ان هناك عددا من المعوقات التى تواجه صغار المزارعين ، ويعود ذلك بدرجة اساسية الى مظاهر التخلف الزراعى السابقة والتى ما هى الا نتاج من المشاكل والمعوقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية .ويمكن تقسيم هذه المعوقات بشكل عام الى :

(١) معوقات طبيعية : وتتمثل فى المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية والموارد المائية ومعدلات الامطار والمراعى الطبيعية .

(٢) المعوقات التنظيمية : وتتمثل فى عمليات الاسعار المجزية وضعف التسويق الزراعى ونظم الحيازة وتأثيرها المعيق فى عملية تحديث الزراعة .

(٣) المعوقات التكنولوجيا : وتضم هذه المعوقات ما يتعلق بمستلزمات الانتاج الزراعى (التقاوى والبذور والاسمدة والمبيدات الخ ...) والمعاملات الفنية للنواتج الزراعية كعمليات الوقاية واجراء العمليات الزراعية فى اوقاتها المناسبة واستخدام التكنولوجيا الملائمة .

(٤) المعوقات المالية : وتتخلص فى محدودية الاموال المتاحة للاستثمار فى القطاع الزراعى ومنها ما هو مخصص لعمليات الاقراض الزراعى بالاضافة الى بعض الاجراءات التى تحول دون حصول بعض المزارعين على مثل هذه التمويلات .

وتوضيحا لما تقدم ، يمكن تلخيص المعوقات الاساسية بما يلى :

أ) تفتت الملكية وصغر الحيازة :

(وهذا بدوره يؤدى الى بعض المعوقات منها صعوبة فى توصيل المياه، الامر الذى يتطلب مد عددا اضافيا من القنوات اضافة والى الاعاقة الناجمة فى استخدام الحراثات).

ب) اعتماد عدد لايستهان به من صغار المزارعين على المدرجات الزراعية التى بدورها تعتمد فى ريها على الامطار :

(وهذا الامر يعيق من استخدام الآليات الزراعية ، وبما ان مثل هذه المدرجات تعتمد فى ريها على الامطار وكما هو معروف فان الانتاج يتعرض لتقلبات كبيرة تبعا لوفرة ومدى انتظام الامطار).

ج) انخفاض المردود الاقتصادى لاسباب عديده اهمها :

- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج
- عدم الالمام الكافى باستخدام الاسمدة والمبيدات الخ ...
- عدم قدرة المزارع الصغير على استعمال الاليات واعتماده على الوسائل البدائية .
- التسويق الغير منظم .

د) شحة الامكانيات المادية الحصول على القروض الميسرة .

رابعا: دور الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والموارد المائية فى تنمية القطاع الزراعى وخدمة المزارعين :

تشرف الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والموارد المائية على تنمية القطاع الزراعى بطرق متعددة : تنظيمية ووضع السياسات العاملة له ، والاشراف على دراسة وتنفيذ المشاريع ، والقيام بالبحوث الزراعية ، وتطوير الانتاج الزراعى وتوجيهه ، وتوفير الخدمات الضرورية له . وهذا كله موجه بالاساس لخدمة ومساعدة المزارعين . وتتولى الوزارة مسئولية تنمية القطاع عن طريق ادارات عامة متخصصة فى اوجه النشاط الزراعى المختلفة الى جانب هيئاتها ومؤسساتها وبنك التسليف التعاونى والزراعى .

الهيئات والمؤسسات المستقلة :

بالاضافة الى ادارات وزارة الزراعة يساهم عدد من الهيئات والمؤسسات المستقلة

وشبه المستقلة بتقديم الخدمات للمزارعين من خلال تنمية القطاع • ومن اهمها هيئة تطوير المناطق الشرقية التى تعنى بالسهول والوديان الشرقية وتشرف على مشروع وادى الجوف الزراعى • وهيئة تطوير المناطق الشمالية التى تشرف على مشروع تطوير المناطق الشمالية • وادارة مشروع التنمية الريفية فى المرتفعات الوسطى • وهيئة تطوير تهامه التى تتولى استغلال الموارد المائية وتنمية سهول تهامة • وادارة مشروع التنمية الريفية والزراعية فى المرتفعات والمناطق الجنوبية • والمؤسسة العامة للخدمات الزراعية التى تعنى بتوفير احتياجات المزارعين • والمؤسسة العامة للخضروات والفواكه التى تعنى بتقديم خدمات مختلفة للمزارعين سواء من حيث تقديم لهم التقاوى أو استلام جزء من انتاجهم وتسويقه • وهيئة البحوث الزراعية التى تتولى اجراء البحوث فى العلوم الزراعية ذات العلاقه بالمحاصيل الحقلية المختلفة • وبنك التسليف الزراعى •

وتجدر الاشارة الى ان مجمل انشطة تلك الهيئات والمؤسسات تهدف الى تنفيذ سياسات واهداف الدولة لتنمية قطاع الزراعة والمتمثلة بما يلى :

(أ) زيادة كفاءة وزارة الزراعة ومقدرتها فى تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية ،
(ب) تحسين الانتاج الزراعى لتحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية
(جـ) تحديث وسائل الانتاج الزراعى •
(د) الحد من زراعة القات ،
(هـ) تحسين وسائل امداد مؤسسات التصنيع بالمواد الخام الزراعية

ونأمل الدولة تحقيق هذه الاهداف عن طريق تحسين الخدمات للمزارعين خاصة خدمات الارشاد ، وتوفير المدخلات الزراعية ، وتقديم القروض للمزارعين ومقاومة التصحر الخ•••

بنك التسليف التعاونى والزراعى ودورة تجاه المزارعين :

انطلاقا من الاهمية التى يحظى بها قطاع الزراعة والمزارعين ، أنشىء بنك التسليف التعاونى والزراعى ، الذى من اهدافه الرئيسية تمويل المشاريع الزراعية وما يتعلق بها لتحقيق اهداف التنمية الزراعية والنهوض اساسا بانتاج هذا القطاع • وبما ان وظيفة البنك تنموية فان وجوده لخدمة المستثمرين فى القطاع الزراعى ومن ضمنهم صغار المزارعين •

وبلمحة سريعة يمكن التطرق الى دور البنك تجاه المزارعين • فمنذ نشوئه وحتى نهاية عام ١٩٨٩ بلغ عدد الحاصلين على قروض زراعية حوالى ٧٤٥٧١ شخص بمبلغ وقدره ١٤٠٣ مليون ريال يمنى (جدول رقم ١) وحسب معيار البنك تجاه صغار المزارعين

والذى بموجبه يتم تصنيفهم على اساس القروض التى يحصلون عليها ، وبموجب المؤشرات يمكن الاشارة الى ان عدد صغار المزارعين الذين حصلوا على تلك القروض خلال نفس الفترة يزيد عن ٤٩٠٠٠ شخص وبمبلغ يزيد عن ٣٥٠ مليون ريال ٠(المعيار لدى البنك لتحديد المزارع الصغير هو قيمة القرض الذى يحصل عليه والذى يتراوح بين قروض قصيرة الاجل وبدايات قروض متوسطة الاجل)٠

كما يتبين بان البنك يقدم القروض للمزارعين حسب الاهداف الزراعية ٠ وفيما يخص الاهداف التى على ضوئها يحصل صغار المزارعين على القروض فانها تتمثل اساسا بالخضروات والفواكه واعلاف الدواجن وزراعة القطن ٠ ويبين الجدول رقم (٢) قروض بنك التسليف حسب الاهداف الزراعية خلال عام ١٩٨٩٠

ويبين الجدول رقم (٣) المتعلق بتوزيع القروض حسب الفئات ما حصل عليه صغار المزارعين من حيث العدد والقيمة خلال عام ١٩٨٩ ، ويمكن الاشارة الى ان عدد العاملين على القروض يتجاوز ٥٠٠٠ شخص وبمبلغ يزيد عن ٦٥ مليون ريال ٠

مشروع التسليف الزراعي :

لم تتوقف الدولة عند انشاء بنك التسليف الذى من اهدافه الرئيسية كما أشرنا تمويل المشاريع الزراعية بل شرعت بمشروع التسليف الزراعى الذى يهدف بالدرجة الاولى الى زيادة الانتاج وتحسين دخول المزارعين وذلك بأتاحة الوسائل الكفيلة بزيادة انتاجهم القابل للتسويق ، كما سيساهم بدعم قدرة الاقراض لدى البنك ٠ والمشروع على المستوى القومى يهدف الى الاستفادة بشكل افضل من موارد البلاد الزراعية والمساهمة فى تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية ودفع مستوى معيشة المزارعين لتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين العاملين فى بقية القطاعات ٠

وتجدر الاشارة الى ان المشروع سيؤدى الى زيادة دخول حوالى ٦٦٢٥ عائلة من المزارعين الذين سيستفيدون مباشرة من المشروع ، وسيبلغ عدد افرادها المستفيدين من المشروع حوالى ٣٣ ألف فرد (جدول رقم ٤) ، وسيتراوح متوسط الزيادة فى دخول العائلات الزراعية بين حوالى ٢٨٠٠٠ ريال يمنى و ١٠٣٠٠٠ ريال يمنى

خامسا : الاتجاهات والافكار الاساسية (التوصيات) لدعم دور قطاع صغار المزارعين :

من الاهمية بمكان قبل الشروع بالتوصيات الاشارة الى ضرورة سن القوانين التشريعية التى تنظم عملية الحفر العشوائى المؤدى لاستنزاف المياه الجوفية وتعريض المياه الاحتياطية فى باطن الارض للنفاذ ٠ فاذا كانت المسألة التى تواجه العديد من

البلدان في الوقت الراهن هي مسألة الغذاء ، فان المسألة التي ستواجهها في المستقبل القريب هي مسألة المياه • ومن هذا المنطلق وما للمياه من اهمية قصوى (أرتأينا ضرورة التركيز عليها في مقدمة التوصيات) لحياة كافة الكائنات الحية •

وسنتطرق الآن الى الاتجاهات والافكار الاساسية لدعم صغار المزارعين

١) تقديم مختلف الخدمات الزراعية بشكل منتظم وذلك في المجالات التالية :

(أ) الارشاد الزراعي
(ب) الخدمات البيطرية
(ج) مكافحة الآفات الزراعية

٢) بيع الاسمدة والمعدات الصغيرة لصغار المزارعين باسعار رمزية وخصوصا الاسمدة، لما لها من تأثير ملموس على رفع انتاجية الهكتار الذي بدوره يؤدي الى زيادة حجم الانتاج ويرفع في المحصلة النهائية دخل المزارع ويحسن من مستواه المعيشي•

٣) معالجة مسألة تفتت الملكية وذلك من خلال تشكيل مساحات انتاجية في جمعيات زراعية انتاجية لعدد من صغار المزارعين تجمع اراضيهم الزراعية في مساحات زراعية موحدة •

٤) انشاء وحدات تسويق محلية (او جمعيات تعاونية تسويقية) تعنى باستلام منتجات صغار المزارعين وتسويقها الى جانب البحث عن اسواق افضل لتسويق منتجاتهم لتحفيزهم ليس على الاستمرار في العملية الانتاجية بل ولزيادة الانتاج، الامر الذي سيساعد على رفع دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم •

٥) ادخال نمط الآلات الصغيرة المتنقلة لتلبية حاجة صغار المزارعين مالكي الحيازات الصغيرة (المدرجات الزراعية الجبلية) ، بحيث تتلائم وطبيعة المنطقة وكذا نوع المحصول •

٦) منح القروض المالية الكافية لصغار المزارعين وبفوائد مخفضة مع تذليل أي صعوبات قد تواجههم بما يمكنهم من مواصلة الاستمرار في عملية الانتاج دون عوائق وليتسنى لهم الاستفادة من مثل هذه القروض في تطوير مزارعهم وزيادة الانتاج •

٧) تقريب خدمات البنك الموجهة لصغار المزارعين عبر فتح فروع جديده أو اتباع

نظام الاقراض المتنقل او التعامل معهم عن طريق وكلاء البنك فيما يتعلـــــــق بمستلزمات الانتاج • وعلى ان يرافق ذلك سرعة انجاز المعاملات من خـــــــلال تبسيط اجراءات الحصول على القروض وتخفيض كلفة الاقراض والاقتراض •

٨) اقامة المنشآت الزراعية المختلفة من مراكز ارشادية الى القنوات والحواجـــــــز التمويلية حيث وانها من المساعدات اللازم تقديمها لصغار المزارعين •

جدول رقم (١)

القروض الزراعية الممنوحة حتى نهاية عام ١٩٨٩

القيمة بالاف الريالات

السنوات	١٩٧٦ حتى ١٩٨٩	
	العدد	القيمة
القروض القصيرة الأجل	٤٨٩٢٢	٣٤٥٤٥٨
القروض المتوسطة الاجل	٢٥٦١٨	١٠٣٥٦٣٥
القروض الطويلة الاجل	٣١	٢١٣٩٨
الاجمالي	٧٤٥٧١	١٤٠٢٤٩١

جدول رقم (٢)

القروض الزراعية المنصرفة حسب الاهداف خلال عام ١٩٨٩

القيمة بالاف الريالات

القروض الزراعية حسب الاهداف خلال عام ١٩٨٩		
الاهداف	العدد	القيمة
القروض القصيرة الاجل	٣٧٢٩	٣٦٩٤٣
البذور	٣٣٠	٣٤٠١
الاسمدة	٧٠	٢٢٩
التكاليف التشغيلية	٢٩٦٥	٢٥٥٧١
تحسين انتاج اشجار الفاكهة	٢٧٣	٢٠٧٨
اصلاح آلالات الزراعية	٥٦	٩٨٣
اعلاف الدواجن	٣٥	٤٤٢٧
تطوير زراعة القطن		٢٥٤
القروض المتوسطة الاجل	٢٢٥٤	١٠٩٢٣٤
القروض الطويلة الاجل	٢٢	٥٤٣٢
الاجمالي	٦٠٠٥	١٥١٦٠٩

توزيع القروض حسب الفئات خلال عام ١٩٨٩

جدول رقم (٣)

القيمة بالاف الريا

القروض قصيرة الأجل لغاية ١٠ر٠٠٠		من ١٠ر٠٠١ حتى ١٥ر٠٠٠		أكثر من ١٥ر٠٠٠		اجمالي القروض قصيرة الأجل		القروض المتوسطة لغاية ٠٠٠ر	
عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيم
٢٦٩٨	١٨٦٤٧	٨١٢	١٠٧٥٨	٢١٨	٨٠٤٦	٣٧٢٩	٣٧٤٥١	١٤٨٢	٢١٢٩٠
١٠									
١									

جدول رقم (٤)

المستفيدون من مشروع التسليف الزراعي

عناصر المشروع	عدد الوحدات (كميات)	المساحة (هكتار)	المستفيدون		ملحوظات
			عدد المستفيدون المباشرين	اجمالي الأفراد المستفيدين	
الاحتياجات الموسمية	-	٢٢٥٠	٢٢٥٠	١١٢٥٠	(١) معدل ٥ أفراد للاسرة (٢) يمنح المزارع حزمة خدمات سمادمبيدات/ري/قرض نقدى
معدات الري	٢٠٠ مضخة	٢٠٠٠	١٨٠٠	٩٠٠٠	الوحدة (١٠هـ) يستفيد منها المزارع المالك ٢ هكتار زائد! ٨ آخرين من ١ هكتار عن طريق شراء مياه الرى
استصلاح الاراضى الزراعية	-	٣٠٠	٣٠٠	١٥٠٠	
زراعة الاشجار المثمرة	-	٢٥٠	٢٥٠	١٢٥٠	
آلات والمعدات الزراعية	١) ٢٢٥ حراثه ٢) ٤٠ دراسة ٣) ٥٠ مقطوره	٢٢٥٠	٢٠٢٥	١٠١٢٥	
المجموع			٦٦٢٥	٣٣١٢٥	